

Distr.: General
1 December 2015
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي

البلاغات والحالات التي درسها الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، والملاحظات التي أدلى بها، والأنشطة الأخرى التي اضطلع بها في دورته ١٠٧ (١٤-١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥)

تقرير الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي

أولاً - مقدمة

١- يعرض هذه الوثيقة البلاغات والحالات التي درسها الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي والملاحظات التي أدلى بها، والأنشطة الأخرى التي اضطلع بها في دورته ١٠٧، المعقودة في جنيف في الفترة من ١٤ إلى ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.

ثانياً - البلاغات

٢- أحال الفريق العامل، في الفترة الممتدة بين دورتيه ١٠٦ و١٠٧، عملاً بإجرائه العاجل، ٦٦ حالة إلى: الإمارات العربية المتحدة (١)، وباكستان (٣٩)، وبنغلاديش (١)، والجمهورية العربية السورية (١)، والسودان (١)، والصين (٣)، وكينيا (١)، ومصر (١٩).

٣- وقرر الفريق العامل، خلال دورته ١٠٧، أن يحيل ٨٧ حالة اختفاء قسري مبلغاً عنها حديثاً إلى ١٢ دولة. وأوضح الفريق العامل أيضاً ٢٩ حالة تتعلق بالإمارات العربية المتحدة (٩)، والأردن (١)، وباكستان (٨)، والبحرين (١)، والجمهورية العربية السورية (١)، والصين (٣)، وغامبيا (٤)، ومصر (٢). وأوضحت خمس حالات بالاستناد إلى المعلومات المقدمة من الحكومات، و ٢٤ حالة بالاستناد إلى المعلومات المقدمة من المصادر.



- ٤- وأحال الفريق العامل في الفترة الممتدة بين دورتيه ١٠٦ و ١٠٧، ثلاثة بلاغات عملاً بإجراءاته المتعلقة بطلب التدخل الفوري، بالاشتراك مع آليات أخرى من آليات الإجراءات الخاصة، إلى السلفادور، وكولومبيا، والمكسيك. وأحال الفريق العامل أيضاً رسالة إلى إسبانيا.
- ٥- وخلال الدورة ١٠٧، استعرض الفريق العامل ادعاءً عاماً يتعلق بباكستان.

ثالثاً- الأنشطة الأخرى

- ٦- اجتمع الفريق العامل، خلال الدورة ١٠٧، مع ممثلين من مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وعقد اجتماعات رسمية مع ممثلي حكومتي أوكرانيا، واليابان.
- ٧- واجتمع الفريق العامل أيضاً مع اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري لتبادل المعلومات عن الأنشطة ومواصلة التعاون والتنسيق بشأن حالات الاختفاء القسري. وأجرى أيضاً مناقشة مع رئيس منظمة "جدات بلازا دي مايو"، واجتمع مع خبيرين من الفريق المتعدد التخصصات التابع للجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان بشأن حالة طلاب أيوترينابا في المكسيك.
- ٨- وقد تزامنت الدورة ١٠٧ للفريق العامل مع الدورة الثلاثين لمجلس حقوق الإنسان، التي قدم خلالها الفريق العامل إلى المجلس تقريره السنوي (A/HRC/30/38) وتقاريره عن بعثاته إلى منطقة غرب البلقان (A/HRC/30/38/Add.1، وA/HRC/30/38/Add.2، وA/HRC/30/38/Add.3)، وتقاريره المتعلقة بمتابعة التوصيات المقدمة بعد الزيارتين اللتين قام بهما إلى تيمور - ليشتي، والمكسيك (A/HRC/30/38/Add.4)، ودراسته بشأن حالات الاختفاء القسري والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (A/HRC/30/38/Add.5).

رابعاً- المعلومات المتعلقة بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي في الدول التي استعرضها الفريق العامل

ألبانيا

المعلومات المقدمة من الحكومة

- ٩- في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥، قدمت حكومة ألبانيا معلومات عن حالة واحدة لم يُتَّ فيها بعد. واعتبرت المعلومات المقدمة غير كافية لتوضيح الحالة.

الجزائر

الإجراء العادي

- ١٠- أحال الفريق العامل ١٢ حالة إلى حكومة الجزائر فيما يتعلق بالأشخاص التالية أسماؤهم:
- (أ) محمد قلاقي، الذي يُدعى أن مصالح الأمن ألقوا القبض عليه في مكان عمله في المركز الجامعي "العربي بن مهيدي"، بولاية أم البواقي؛
- (ب) عمار غواجليا، الذي يُدعى أن أفراداً من الدرك ألقوا القبض عليه في النخلة، بدوار أولاد أب العاقل، في بلدية عين مليلة، بولاية أم البواقي؛
- (ج) عمار حداد، الذي يُدعى أن أفراداً من الأمن الوطني ألقوا القبض عليه في الحما، بولاية سطيف؛
- (د) جمال غومري، الذي يُدعى أن أفراداً من الشرطة ألقوا القبض عليه في القصبية، بالجزائر العاصمة، في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤؛
- (هـ) جمال بوعيشة، الذي يُدعى أن أربعة أفراد من الشرطة بزى مدني اختطفوه في عين الحجر، في بلدية فوكة، بولاية تيبازة، في ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٥؛
- (و) عدّا عبد الهادي، الذي يُدعى أن أفراداً من الجيش ومن الشرطة البلدية ألقوا القبض عليه في مازونة، بولاية غليزان، في ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٥؛
- (ز) عبد الرحمن علاق، الذي يُدعى أن أفراداً من الشرطة بالزري الرسمي ألقوا القبض عليه في مفتاح، بولاية البليدة، في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤؛
- (ح) ياسين كبش، الذي يُدعى أن أفراداً مسلحين من مصالح الأمن ألقوا القبض عليه في مكان عمله في سوق داكسي عبد السلام، بولاية قسنطينة، في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٥؛
- (ط) محمد بن بوزيان، الذي يُدعى أن أفراداً من الأمن العسكري ألقوا القبض عليه في متجره في شارع العربي بن مهيدي الرمشتي، بولاية تلمسان، في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦؛
- (ي) محمد بوعلام، الذي يُدعى أن أفراداً من الأمن العسكري ألقوا القبض عليه في صالونه للحلاقة في شارع أسامة فوكليز، بولاية وهران، في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥؛
- (ك) غالي بوبكر، الذي يُدعى أن أفراداً مسلحين من المصالح الأمنية ألقوا القبض عليه في بلدية عين البية، بولاية وهران، في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤؛
- (ل) الصديق بوشياخي، الذي يُدعى أن موظفين بزى مدني ألقوا القبض عليه أمام محكمة وهران، وشُهد لآخر مرة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ في سجن ماجنتا.

الأرجنتين

المعلومات المقدمة من الحكومة

١١- في ٦ أيار/مايو ٢٠١٥، قدمت حكومة الأرجنتين معلومات عن حالتين لم يُتَّ فيهما بعد. واعتُبرت المعلومات المقدمة غير كافية لتوضيح الحالتين.

المعلومات المقدمة من المصادر

١٢- قدم مصدرٌ معلومات عن حالتين لم يُتَّ فيهما بعد. واعتُبرت المعلومات المقدمة غير كافية لتوضيح الحالتين.

التكرار

١٣- قرر الفريق العامل اعتبار حالة واحدة نسخة مكررة لحالة موجودة فعلاً. وقد حُذفت الحالة المكررة بعد ذلك من سجلات الفريق العامل.

البحرين

التوضيح

١٤- استناداً إلى المعلومات التي قدمها المصدر، قرر الفريق العامل توضيح حالة محمد شرف. وتفيد التقارير بأن هذا الشخص محتجز منذ نيسان/أبريل ٢٠١٥.

بنغلاديش

الإجراء العاجل

١٥- في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، أحال الفريق العامل إلى حكومة بنغلاديش، عملاً بإجراءاته العاجل، حالة واحدة بشأن سجّاد حسين الشيخ، الذي يدّعي أن أفراداً من كتيبة التدخل السريع اختطفوه في منتجع دريم سكوير، في غازيبور، في ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٥.

الإجراء العادي

١٦- أحال الفريق العامل أربع حالات إلى الحكومة فيما يتعلق بالأشخاص التالية أسماؤهم:

(أ) نور الأمين، الذي يدّعي أن خمسة رجال من الشرطة وأربعة أفراد من قوة أنصر المساعدة ألقوا القبض عليه في فناء منزله، في ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٥؛

(ب) شميم الدين برودهان، الذي يُدّعي أن أفراداً من كتيبة التدخل السريع ألقوا القبض عليه في بوغرا، في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٥؛

(ج) نور العالم، الذي يُدعى أن مجموعة من الرجال بزى مدني قدموا أنفسهم على أنهم أفراد من وكالة إنفاذ القانون ألقوا القبض عليه في منزل شخص على علاقة به، في ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٥؛

(د) سهيل رنا، التي يدعى أن عناصر من الحكومة اختطفوه في دكا، في ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٥.

رسالة تتضمن طلب تدخل فوري

١٧- في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع ثلاث آليات أخرى من آليات الإجراءات الخاصة، رسالة تتضمن طلب تدخل فوري فيما يتعلق بأعمال المضايقة والترهيب التي يُدعى أن المدافعين عن حقوق الإنسان وأقارب ضحايا الاختفاء القسري يتعرضون لها، بمن فيهم الاتحاد الآسيوي ضد الاختفاء القسري، والمركز الآسيوي للموارد القانونية، والاتحاد الدولي لحقوق الإنسان، ومنظمة Odhikar لحماية حقوق الإنسان في بنغلاديش.

الملاحظات

١٨- فيما يتعلق بأعمال المضايقة والترهيب التي يدعى أن المدافعين عن حقوق الإنسان وأقارب ضحايا الاختفاء القسري يتعرضون لها، يذكر الفريق العامل بالفقرة ٣ من المادة ١٣ من الإعلان التي تنص على أن "تتخذ الإجراءات التي تكفل لجميع المشاركين في التحقيق، بمن فيهم الشاكي والحامي والشهود والذين يقومون بالتحقيق، الحماية من سوء المعاملة أو التهديد أو الانتقام". ويذكر الفريق العامل أيضاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ١٢/٧، الذي حث فيه المجلس الدول على اتخاذ خطوات لتوفير الحماية الكافية للشهود على حالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، والمدافعين عن حقوق الإنسان الذين يعملون لمكافحة حالات الاختفاء القسري، والحامين وأسر الأشخاص المختفين، من أي فعل من أفعال الترهب أو إساءة المعاملة قد يتعرضون له.

كمبوديا

المعلومات المقدمة من الحكومة

١٩- في ١٣ تموز/يوليه ٢٠١٥، قدمت حكومة كمبوديا معلومات عن حالة واحدة لم يُتَّ فيها بعد. واعتبرت المعلومات المقدمة غير كافية لتوضيح الحالة.

المعلومات المقدمة من المصادر

٢٠- قدم مصدر معلومات عن حالة واحدة لم يُتَّ فيها بعد.

جمهورية أفريقيا الوسطى

رسالة تتضمن طلب تدخل فوري

٢١- في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع آيتين آخرين من آليات الإجراءات الخاصة، رسالة تتضمن طلب تدخل فوري فيما يخص ادعاءات عمليات الإعدام بإجراءات موجزة وما ارتكبه جنود بعثة الدعم الدولية في جمهورية أفريقيا الوسطى من أعمال التعذيب ضد أعضاء ميليشيات أنتي بالাকা في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ وآذار/مارس ٢٠١٤. وحسب الادعاءات، أُلقي القبض على حوالي سبعة أشخاص آخرين خلال هذه الأحداث نتيجة انتمائهم المزعوم إلى ميليشيات أنتي بالাকা، وأُخذوا إلى قاعدة البعثة؛ وبقى مصيرهم غير معروف. وقد أرسلت رسالة ادعاء في وقت سابق إلى حكومة الكونغو (COG 1/2014)، مع نسخة إلى حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى والاتحاد الأفريقي (OTH 9/2014)، في ٤ و ٨ تموز/يوليه ٢٠١٤ على التوالي.

شيلي

المعلومات المقدمة من الحكومة

٢٢- في ١٩ أيار/مايو ٢٠١٥، قدمت حكومة شيلي معلومات عن ثلاث حالات لم يُتَّ فيها بعد. واستناداً إلى المعلومات المقدمة، قرر الفريق العامل تطبيق قاعدة الأشهر الستة على حالتين. واعتبرت المعلومات المقدمة بشأن الحالة الأخرى غير كافية لتوضيحها.

الصين

الإجراء العاجل

٢٣- في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٥، أحال الفريق العامل إلى حكومة الصين، عملاً بإجرائه العاجل، حالتين بشأن دولكار لهامو ونينا لهامو، اللذين يُدعى أن شرطة ليتانغ أَلقت القبض عليهما في شينغدو، في ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٥.

٢٤- وفي ٣ آب/أغسطس ٢٠١٥، أحال الفريق العامل إلى الحكومة، عملاً بإجرائه العاجل، حالة واحدة بشأن لي هينغ، الذي يدعى أنه أُلقي عليه القبض في شقته في مقاطعة داكسين في بيجين، في ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٥.

الإجراء العادي

٢٥- أحال الفريق العامل تسع حالات إلى حكومة الصين فيما يتعلق بالأشخاص التالية أسماءهم:

(أ) كيم بون سوك، وهو مواطن من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، يدعى أن الشرطة الصينية ألقت القبض عليه في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ وأنه أُعيد إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية؛

(ب) كيم هيونغ إل، وهو مواطن من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، يدعى أن الشرطة الصينية ألقت القبض عليه في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ وأنه أُعيد إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية؛

(ج) كيم جانغ أه، وهو مواطن من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، يدعى أن شرطة أمن شينغانغ ألقت القبض عليه في ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٨ في شينغانغ وأنه أُعيد إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في شباط/فبراير ٢٠٠٩؛

(د) كيم شول غوك، وهو مواطن من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، يدعى أن شرطة أمن شينغانغ ألقت القبض عليه في ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٨ في شينغانغ وأنه أُعيد إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في شباط/فبراير ٢٠٠٩؛

(هـ) كيم سانغ أه، وهو مواطن من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، يدعى أن شرطة أمن شينغانغ ألقت القبض عليه في ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٨ في شينغانغ وأنه أُعيد إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في شباط/فبراير ٢٠٠٩؛

(و) جانغ نام أوكي، وهو مواطن من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، يدعى أن الشرطة الصينية ألقت القبض عليه في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ في هيلونجيانغ وأنه سُلم إلى وكالة أمن سينويجو في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية؛

(ز) جانغ سام كيونغ، وهو مواطن من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، يدعى أن الشرطة الصينية ألقت القبض عليه في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ في هيلونجيانغ وأنه سُلم إلى وكالة أمن سينويجو في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية؛

(ح) ريو هيوك، وهو مواطن من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، يدعى أن الشرطة الصينية ألقت القبض عليه في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ في هيلونجيانغ وأنه سُلم إلى وكالة أمن سينويجو في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية؛

(ط) هيو شول نام، وهو مواطن من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، يدعى أن الشرطة الصينية ألقت القبض عليه في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ في هيلونجيانغ وأنه سُلم إلى وكالة أمن سينويجو في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

٢٦- ووفقاً لأساليب عمل الفريق العامل، تلقت حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية نسخة من ملفات الحالات التسع المذكورة أعلاه.

التوضيح

٢٧- في ٣ آب/أغسطس ٢٠١٥، قدم مصدرٌ معلومات عن حالتين أُحيلتا عن طريق الإجراء العاجل في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٥. ونتيجة ذلك، قرر الفريق العامل توضيح حالتي دولكار لهامو ونيينا لهامو.

٢٨- واستناداً إلى المعلومات التي قدمها المصدر، قرر الفريق العامل أيضاً توضيح الحالة التي أُحيلت سابقاً بشأن شونغيباو مي، الذي تفيد التقارير بأنه محتجز منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.

المعلومات المقدمة من الحكومة

٢٩- في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤، قدمت الحكومة معلومات عن أربع حالات لم يبت فيها بعد. واعتبرت المعلومات المقدمة غير كافية لتوضيح الحالات.

كولومبيا

رسالة تتضمن طلب تدخل فوري

٣٠- في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٥، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع آليتين أخريين من آليات الإجراءات الخاصة، رسالة تتضمن طلب تدخل فوري فيما يتعلق بالتهديدات والاعتداءات التي يدعى أن شهوداً في حالتين من حالات الاختفاء القسري ومحامٍ وعضواً في منظمة لحقوق الإنسان قد تعرضوا لها.

الكونغو

رسالة تتضمن طلب تدخل فوري

٣١- في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع آليتين أخريين من آليات الإجراءات الخاصة، رسالة تتضمن طلب تدخل فوري فيما يخص ادعاءات بوقوع عمليات إعدام بإجراءات موجزة وارتكاب جنود بعثة الدعم الدولية في جمهورية أفريقيا الوسطى أعمال تعذيب ضد أعضاء ميلشيات أنتي بالاك في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ وآذار/مارس ٢٠١٤ (انظر الفقرة ٢١ أعلاه).

جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

الإجراء العادي

٣٢- أحال الفريق العامل خمس حالات إلى حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية فيما يتعلق بالأشخاص المذكورين أدناه:

- (أ) فتاة دون ١٨ سنة من العمر، يدعى أن أفراداً من وكالة الأمن الوطني لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ألقوا القبض عليها في ١٧ شباط/فبراير ٢٠١١؛
- (ب) هو يونغ هي، الذي يدعى أن أفراداً من وكالة الأمن الوطني لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ألقوا القبض عليه في ١٧ شباط/فبراير ٢٠١١؛
- (ج) فتى دون ١٨ سنة من العمر، يدعى أن أفراداً من وكالة الأمن الوطني لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ألقوا القبض عليه في ١٧ شباط/فبراير ٢٠١١؛
- (د) كيم أون شيل، الذي يدعى أنه شوهد لآخر مرة في قيادة سونغ شون لأمن الدفاع في أيار/مايو ٢٠٠٩؛
- (هـ) كيم سونغ غيل، الذي يدعى أنه ألقى القبض عليه في حزيران/يونيه ٢٠٠٥ وأنه شوهد لآخر مرة في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ في وكالة أمن مقاطعة أونسونغ الواقعة في أونتان - أوب، أونسونغ - غان، في مقاطعة شمال هامكيونغ.

المعلومات المقدمة من الحكومة

- ٣٣- في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٥، قدمت الحكومة معلومات عن ٥٧ حالة لم يبت فيها بعد. واعتُبرت المعلومات المقدمة غير كافية لتوضيح الحالات.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

المعلومات المقدمة من المصادر

- ٣٤- قدم مصدرٌ معلومات عن حالة واحدة لم يُبت فيها بعد. واعتُبرت المعلومات المقدمة غير كافية لتوضيح الحالة.

إكوادور

المعلومات المقدمة من الحكومة

- ٣٥- في ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٥، قدمت حكومة إكوادور معلومات عن حالة واحدة لم يُبت فيها بعد. واعتُبرت المعلومات المقدمة غير كافية لتوضيح الحالة.

مصر

الإجراء العاجل

- ٣٦- خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، أحال الفريق العامل إلى حكومة مصر ١٩ حالة، عملاً بإجراءاته العاجل.

٣٧- وفي ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٥، أحال الفريق العامل إلى الحكومة، عملاً بإجراءاته العاجل، ثلاث حالات تتعلق بالأشخاص التالية أسماؤهم:

- (أ) صلاح عطيه الفقي، الذي يدعى أن أفراداً من قوات الأمن الوطني ألقوا القبض عليه في منزله في سخا، بكفر الشيخ، في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٥؛
- (ب) أسامة صلاح الفقي، الذي يدعى أن أفراداً من قوات الأمن الوطني ألقوا القبض عليه في منزله في سخا، بكفر الشيخ، في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٥؛
- (ج) أحمد صابر محمد لبيب، الذي يدعى أن أفراداً من قوات الأمن الوطني ألقوا القبض عليه بالقرب من دوار الحصري، في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٥.

٣٨- وفي ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٥، أحال الفريق العامل إلى الحكومة، عملاً بإجراءاته العاجل، ست حالات تتعلق بالأشخاص التالية أسماؤهم:

- (أ) محمد رشاد إبراهيم التنوي، الذي يدعى أن شرطة أمن الدولة ألقوا القبض عليه في محافظة كفر الشيخ، في ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٥؛
- (ب) أحمد محمد أحمد محمد، الذي يدعى أن الشرطة ألقوا القبض عليه في منزله في قرية رازنا، في مدينة الزقازيق، بمحافظة الشرقية، في ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٥؛
- (ج) على محمد عبد الفتاح، الذي يدعى أن شرطة أمن الدولة ألقوا القبض عليه وأنه شوهد لآخر مرة في ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٥ في منزله؛
- (د) مسعد السيد علي قطب، الذي يدعى أن شرطة أمن الدولة ألقوا القبض عليه هو وابنه في منزله في مدينة نصر، بالقاهرة، في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٥؛
- (هـ) خالد مسعد السيد قطب، الذي يدعى أن شرطة أمن الدولة ألقوا القبض عليه هو ووالده في منزله في مدينة نصر، بالقاهرة، في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٥؛
- (و) إسراء محفوظ محمد الطويل، التي يدعى أن أفراداً من الشرطة ألقوا القبض عليها وأنها شوهدت لآخر مرة في المعادي في ٢ حزيران/يونيه ٢٠١٥.

٣٩- وفي ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥، أحال الفريق العامل إلى الحكومة، عملاً بإجراءاته العاجل، ثلاث حالات تتعلق بالأشخاص التالية أسماؤهم:

- (أ) محمد جمال محمد محمد شحاته، الذي يدعى أن أفراداً من الأمن الوطني ألقوا القبض عليه في محطة القطار رمسيس بالقاهرة، في ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٥؛
- (ب) عمار عادل زين العابدين محمد محمد عمر، الذي يدعى أن أفراداً من الأمن الوطني ألقوا القبض عليه في منزله في الشرايية، بمحافظة القاهرة، في ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٥؛

(ج) إبراهيم معتمد أمين عنابي الجندي، الذي يُدعى أن أفراداً من الأمن الوطني ألقوا القبض عليه بالقرب من مسجد الإمام في مدينة الخصوص، بمحافظة الجيزة، في ٨ أيار/مايو ٢٠١٥.

٤٠- وفي ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٥، أحال الفريق العامل إلى الحكومة، عملاً بإجرائه العاجل، حالة واحدة تتعلق بمحمد توفيق عبد العال، الذي يُدعى أن أفراداً من الأمن الوطني مصحوبين بقوات الأمن ألقوا القبض عليه في منزله في المحلة الكبرى، بمحافظة الغربية، في ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٥.

٤١- وفي ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٥، أحال الفريق العامل إلى الحكومة، عملاً بإجرائه العاجل، ثلاث حالات تتعلق بالأشخاص التالية أسماؤهم:

(أ) محمد عبد العزيز فرج، الذي يُدعى أن أفراداً من الأمن الوطني ألقوا القبض عليه في منزل أسرته في شبرا الخيمة، بمحافظة القليوبية، في ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٥؛

(ب) عبد العزيز محمد عبد العزيز فرج، الذي يُدعى أن أفراداً من الأمن الوطني ألقوا القبض عليه في منزله في شبرا الخيمة، بمحافظة القليوبية، في ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٥؛

(ج) إسماعيل عبد العزيز فرج، الذي يُدعى أن أفراداً من الأمن الوطني ألقوا القبض عليه في منزله في شبرا الخيمة، بمحافظة القليوبية، في ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٥.

٤٢- وفي ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، أحال الفريق العامل إلى الحكومة، عملاً بإجرائه العاجل، حالتين تتعلق بالشخصين المذكورين أدناه:

(أ) عبد الرحمن عاطف حسين، الذي يُدعى أن السلطات المصرية ألقوا القبض عليه في شارع بالقرب من ميدان المطرية بالقاهرة في ١١ تموز/يوليه ٢٠١٥؛

(ب) هاني سعيد كحل، الذي يُدعى أن السلطات المصرية ألقوا القبض عليه في شبرا الخيمة، في ١٩ آب/أغسطس ٢٠١٥.

٤٣- وفي ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، أحال الفريق العامل إلى الحكومة، عملاً بإجرائه العاجل، حالة واحدة تتعلق بمصعب عبد الله عبد الحميد مرسي حامد، الذي يُدعى أن أفراداً بزري مدني يُعتقد أنهم من الأمن الوطني ألقوا القبض عليه في منزله، في ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٥.

التوضيح استناداً إلى المعلومات المقدمة من المصادر

٤٤- استناداً إلى المعلومات التي قدمها المصدر، قرر الفريق العامل توضيح حالة إسراء محفوظ محمد الطويل.

المعلومات المقدمة من الحكومة

٤٥ - خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، قدمت الحكومة معلومات عن ٢٦ حالة لم يبت فيها بعد. واستناداً إلى المعلومات المقدمة، قرر الفريق العامل تطبيق قاعدة الأشهر الستة على ٢٤ حالة. واعتبرت المعلومات المقدمة بشأن الحالتين الأخريين غير كافية لتوضيحهما.

التوضيح

٤٦ - استناداً إلى المعلومات التي قدمتها الحكومة في وقت سابق، قرر الفريق العامل توضيح حالة أحمد مسعد المعداوي محمد بعد انقضاء المدة التي تنص عليها قاعدة الأشهر الستة أشهر (انظر A/HRC/WGEID/105/1، الفقرة ٤٧). فهذا الشخص ربما يكون في الاحتجاز السابق للمحاكمة.

الملاحظات

٤٧ - يُعرب الفريق العامل عن شكره للحكومة على إرسالها عدداً كبيراً من الردود التي بينت التزام الحكومة بالعمل مع الفريق العامل والسماح له بإمكانية توضيح عدد كبير جداً من الحالات. ومع ذلك، يشعر الفريق العامل بالقلق لأنه أحال إلى الحكومة، خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، ١٩ حالة اختفاء قسري مبلغ عنها، عملاً بإجراءات العاجل، ولأنه لا يزال يتلقى ادعاءات بشأن حالات الاختفاء القسري لأجل قصير. ويؤكد الفريق العامل من جديد أنه لا يجوز، وفقاً لما تنص عليه المادة ٧ من الإعلان، اتخاذ أي ظروف، مهما كانت، ذريعة لتبرير أعمال الاختفاء القسري، وأنه، وفقاً للمادة ١٠(٢) من الإعلان، يجب أن توضع فوراً معلومات دقيقة عن احتجاز الأشخاص ومكان أو أمكنة احتجازهم، بما في ذلك حركة نقلهم من مكان إلى آخر، في متناول أفراد أسرهم أو محاميهم أو أي شخص آخر له مصلحة مشروعة في الإحاطة بهذه المعلومات.

السلفادور

المعلومات المقدمة من الحكومة

٤٨ - في ٣ آب/أغسطس ٢٠١٥، قدمت حكومة السلفادور معلومات عن ثلاث حالات لم يبت فيها بعد. واعتبرت المعلومات المقدمة غير كافية لتوضيح الحالات.

٤٩ - وفي ٣ آب/أغسطس ٢٠١٥ أيضاً، ردت الحكومة على رسالة تتضمن طلب تدخل فوري كانت قد أحيلت إليها في ١٢ أيار/مايو ٢٠١٥، بشأن أفعال التهيب والمضايقة التي يُدعى أنها استهدفت أقارب أوسكار أوسفالديو ليفا ميخيا، وفرانسيسكو خافيير هيرانانديز غوميز، وخوسيه فرناندو تشوتو تشوتو، وهم من ضحايا الاختفاء القسري. وأبلغت الدولة في ردها الفريق العامل ببدء تحقيق في التهديدات التي يُدعى أن هؤلاء الأقارب تعرضوا لها، وذلك استناداً إلى

المعلومات المقدمة من مكتب النائب العام. وقدمت الدولة أيضاً مزيداً من المعلومات عن التحقيق في الحالات المذكورة أعلاه التي يستعرضها الفريق العامل حالياً.

٥٠- وفي ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، ردت الحكومة على ادعاء عام كان قد أرسله إليها الفريق العامل بعد دورته ١٠٥، بشأن العقبات التي يُدعى مواجهتها في تنفيذ الإعلان. وأبلغت الدولة في ردها الفريق العامل بالتقدم المحرز فيما يخص إدراج الاختفاء القسري في القانون الجنائي بوصفها جريمة قائمة بذاتها؛ وإدخال تغييرات على معايير الاجتهاد القضائي للغرفة الدستورية في المحكمة العليا بشأن حالات الاختفاء القسري في سياق النزاع المسلح الداخلي؛ وتطبيق المبادئ الإجرائية لتقديم الأدلة؛ وتفعيل الآليات الحكومية لتحديد أماكن الأشخاص المفقودين وحماتهم، بما في ذلك عن طريق اللجنة الوطنية المنشأة لتحديد أماكن الأطفال الذين اختفوا أثناء النزاع الداخلي المسلح.

الملاحظات

٥١- يُعرب الفريق العامل عن شكره للحكومة على ردودها، ويشجعها على مواصلة التحقيقات في ادعاءات حالات التهيب والمضايقة ضد أقارب ضحايا حالات الاختفاء القسري، كما يشجعها على تعزيز جهودها فيما يخص البحث عن المختفين وتحديد هوياتهم.

إريتريا

الإجراء العادي

٥٢- أحال الفريق العامل إلى الحكومة خمس حالات تتعلق بالأشخاص التالية أسماءهم:

(أ) محمود حسن إبراهيم عمر، المدعو محمود تاسي، والذي يُدعى أن أفراداً من الأمن الداخلي ألقوا القبض عليه في مدينة هاغاز القديمة، بمحافظة أنسبا، في ١٨ شباط/فبراير ١٩٩٨؛

(ب) عثمان أد سكاخي، الذي يُدعى أن أفراداً من أمن الدولة ألقوا القبض عليه في منزله في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وأنه شوهد لآخر مرة في آذار/مارس ٢٠٠٣ في سجن مدينة أسمرة؛

(ج) محمد ميرانيت، الذي يُدعى أن جنوداً ألقوا القبض عليه في منزله في ١٧ تموز/يوليه ١٩٩١، وأنه شوهد لآخر مرة في سجن قرشلي في أسمرة في عام ١٩٩٧؛

(د) حامد آدم محمد العمران، الذي يُدعى أن قوات الأمن ألقوا القبض عليه في أديبرا، في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١؛

(هـ) موسى إبراهيم فرج الله، الذي يُدعى أن قوات الأمن الإريترية اختطفته من منزله في ٤ آذار/مارس ١٩٩٦.

فرنسا

المعلومات المقدمة من الحكومة

٥٣- في ٥ آب/أغسطس ٢٠١٥، قدمت حكومة فرنسا معلومات عن حالة واحدة لم يُتَّ فيها بعد. واعتبرت المعلومات المقدمة غير كافية لتوضيح الحالة.

غامبيا

التوضيح استناداً إلى المعلومات المقدمة من المصادر

٥٤- استناداً إلى المعلومات التي قدمها المصدر، قرر الفريق العامل توضيح حالات يوسف لوي، وكور أوليماتو، وبا أليو لوي، وإبو لوي. وقد أُطلق سراح الأشخاص الأربعة في تموز/يوليه ٢٠١٥.

المعلومات المقدمة من الحكومة

٥٥- في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٥، قدمت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية معلومات عن حالتين لم يُتَّ فيهما بعد، مسجلتين في سجلات غامبيا. واعتبرت المعلومات المقدمة غير كافية لتوضيح الحالتين.

معلومات أخرى

٥٦- قرر الفريق العامل أن يحيل حالة واحدة متعلقة بالسنغال إلى غامبيا.

اليونان

المعلومات المقدمة من الحكومة

٥٧- في ١٩ آب/أغسطس ٢٠١٥، قدمت حكومة اليونان معلومات عن حالة واحدة لم يُتَّ فيها بعد. واعتبرت المعلومات المقدمة غير كافية لتوضيح الحالة.

إيران (جمهورية - الإسلامية)

المعلومات المقدمة من الحكومة

٥٨- في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٥، قدمت حكومة جمهورية إيران الإسلامية معلومات عن ثلاث حالات لم يُتَّ فيها بعد. واستناداً إلى المعلومات المقدمة، قرر الفريق العامل تطبيق قاعدة الأشهر الستة على حالة واحدة. واعتبرت المعلومات المقدمة بشأن الحالتين الأخريين غير كافية لتوضيحهما.

العراق

النداء العاجل

٥٩- في ٦ تموز/يوليه ٢٠١٥، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع آليتين أخريين من آليات الإجراءات الخاصة، نداءً عاجلاً إلى حكومة العراق بشأن ادعاءات توقيف محمد عباس كدهيم السوداني بشكل تعسفي واحتجازه وتعذيبه.

إيطاليا

المعلومات العامة الأخرى

٦٠- في ٢ حزيران/يونيه ٢٠١٥، أحال الفريق العامل رسالة ادعاء مشتركة بشأن ادعاءات احتجاز وتعذيب مواطن إيطالي من أصل مغربي، في سياق البرنامج السري للاحتجاز والتسليم والتعذيب الذي تنفذه وكالة المخابرات المركزية للولايات المتحدة الأمريكية بعد ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. ويُدعى أن أبو القاسم بريطل قد احتُجز في باكستان في الفترة من آذار/مارس إلى أيار/مايو ٢٠٠٢، ثم نُقل قسراً إلى المغرب، وذلك بالتواطؤ مع السلطات الإيطالية حسب الادعاءات وربما بمشاركة من السلطات البرتغالية، في ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٢. وفي عام ٢٠٠٣، حُكم على السيد بريطل بالسجن لمدة ١٥ سنة. وفي ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١١، صدر عفو من ملك المغرب عن السيد بريطل وأُطلق سراحه من السجن. وحتى الآن، وحسبما تفيد به التقارير، لم يفتح أي تحقيق في الأحداث المدعاة، ولم يقدم أي جبر أو أي إعادة تأهيل نفسية وطبية مناسبة إلى السيد بريطل أو إلى أفراد أسرته. وقد وُجه بلاغ بنفس المضمون إلى حكومات باكستان، والبرتغال، والمغرب، والولايات المتحدة.

المعلومات المقدمة من الحكومة

٦١- في ٥ آب/أغسطس ٢٠١٥، ردت حكومة إيطاليا على الرسالة الموجهة إليها في ٢ حزيران/يونيه ٢٠١٥ بشأن ادعاءات احتجاز أبو القاسم بريطل وتعذيبه. وقدمت الدولة في ردها تفاصيل عن متابعة السلطات الإيطالية للحالة.

الأردن

التوضيح

٦٢- استناداً إلى المعلومات التي قدمها المصدر، قرر الفريق العامل توضيح حالة جعفر الشيخ يوسف.

المعلومات المقدمة من الحكومة

٦٣- في ١٣ آذار/مارس ٢٠١٥، قدمت حكومة الأردن معلومات إلى الفريق العامل عن حالة جعفر الشيخ يوسف.

٦٤- وفي ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٥، قدمت حكومة البحرين أيضاً معلومات عن الحالة نفسها التي لم يبت فيها بعد. واعتبرت المعلومات المقدمة كافية لتوضيح الحالة.

كينيا

الإجراء العاجل

٦٥- في ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٥، أحال الفريق العامل إلى حكومة كينيا، عملاً بإجراءاته العاجل، حالة بشأن جون تشريسوستومي نتيروجيريامبي، الذي يدعى أن ثلاثة رجال مسلحين اختطفوه بالقرب من مركز التسوق تانا على شارع كاميتي، بنيروبي، في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٥. ووفقاً لأساليب عمل الفريق العامل، تلقت حكومة رواندا أيضاً نسخة عن هذه الحالة.

الإجراء العادي

- ٦٦- أحال الفريق العامل خمس حالات إلى الحكومة فيما يتعلق بالأشخاص التالية أسماؤهم:
- (أ) أندرو كيتشوجي كيبوك، الذي يُدعى أن أفراداً من الجيش الكيني ألقوا القبض عليه في منطقة جبل إلغون روريست، في ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٨؛
- (ب) ستيفن كونيس كيبوبو، الذي يدعى أن أفراداً عسكريين من الكتيبة ٢٠ التابعة للجيش الكيني ألقوا القبض عليه في قرية تشيلبي، في تشونجيوو، بشعبة كوبسيرو، في منطقة جبل إلغون، في ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٨؛
- (ج) إليجا نيوكيا، الذي يدعى أن أفراداً عسكريين من الكتيبة ٢٠ التابعة للجيش الكيني ألقوا القبض عليه في سوق تشيلبي، في تشونجيوو، بشعبة كوبسيرو، في منطقة جبل إلغون، في ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٨؛
- (د) برنارد كيمنيشيا توتي، الذي يدعى أنه شوهد لآخر مرة في ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ في معسكر كابكوتا العسكري؛
- (هـ) سيلفانوس كاناكا برنارد، الذي يدعى أن أفراداً عسكريين من الكتيبة ٢٠ التابعة للجيش الكيني ألقوا القبض عليه في منزله بقرية تشيلبي، في تشونجيوو، في منطقة جبل إلغون، في ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.

ليبيا

الإجراء العادي

٦٧- أحال الفريق العامل حالة واحدة إلى حكومة ليبيا بشأن عبد الناصر الجروشي، الذي يُدعى أن مجموعة مسلحة اختطفته في نقطة تفتيش بالقرب من جامعة العرب الطبية في بلعون، بمدينة بنغازي، في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤.

المكسيك

الإجراء العادي

٦٨- أحال الفريق العامل أربع حالات إلى حكومة المكسيك فيما يتعلق بالأشخاص التالية أسماؤهم:

- (أ) بيدرو أنجيل ماركيس ميندوسا، الذي يدعى أن أفراداً من الشرطة الاتحادية وقوات البحرية وشرطة الدولة اختطفوه في أوريزابا، بفيراكروز، في ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٤؛
- (ب) إريك غيرمو زينديجاس كامبانو، الذي يدعى أن أفراداً من شرطة الحدود ألقوا القبض عليه في غوادلوب، في نويفو ليون، بمونتيري، في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١١؛
- (ج) ديغو أرماندو فلوريس أسيفيدو، الذي يدعى أن أفراداً من وكالة التحقيقات الحكومية (الشرطة الوزارية) اختطفوه بمونتيري، في نويفو ليون، في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٠؛
- (د) راميرو رويس رايا، الذي يدعى أنه شوهد لآخر مرة في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٤ في سجن تابع لوكالة الأمن العام (الشرطة الوقائية) في سومبريريتي، بزاقاتيكاس.

رسالة تتضمن طلب تدخل فوري

٦٩- في ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٥، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع ثلاث آليات أخرى من آليات الإجراءات الخاصة، رسالة تتضمن طلب تدخل فوري بشأن ادعاءات الاحتجاز التعسفي لاثني عشر شخصاً وُجّهت إليهم تهم متصلة بقضية طلاب أوتزينابا، وادعاءات تعذيبهم وإساءة معاملتهم.

بيان صحفي

٧٠- في ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع آليتين أخريين من آليات الإجراءات الخاصة، بياناً صحفياً رحب فيه بتقرير فريق الخبراء المستقلين المتعدد التخصصات التابع للجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان بشأن حالات الاختفاء القسري وعمليات الإعدام والتعذيب المتعلقة بطلاب من أوتزينابا في ولاية غيريرو والتي وقعت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤،

وشجع الفريق العامل حكومة المكسيك على تنفيذ جميع التوصيات الواردة في التقرير المذكور. وقد شدد الخبراء على أن توصيات الفريق المتعدد التخصصات مهمة ليس فقط في هذه القضية، بل أيضاً في التصدي للتحديات التي تواجهها المكسيك فيما يتعلق بحالات الاختفاء القسري والتعذيب والإعدام بشكل عام. وكرر الخبراء عرضهم تقديم التعاون والمساعدة التقنية لدولة المكسيك.

المعلومات المقدمة من الحكومة

٧١- في ٣٠ نيسان/أبريل وفي ١٢ أيار/مايو ٢٠١٥، ردت حكومة المكسيك على رسالة تتضمن طلب تدخل فوري كانت قد أُحيلت إليها في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٥ فيما يتعلق بادعاءات وقوع أفعال احتجاز تعسفي وتعذيب وتقييد الحق في الدفاع تعرض لها سيدرونيو كاسارويباس سلغادو. وبينت الحكومة في ردها أن الشرطة الوزارية ألقت القبض على السيد كاسارويباس سلغادو عملاً بالمادة ١٦ من الدستور، لحيازته أسلحة في مكان عام. وقد وُجّهت إلى السيد كاسارويباس سلغادو بعد ذلك تهماً التورط في الجريمة المنظمة وحيازة الأسلحة، اللتان بدأت على أساسهما إجراءات جنائية بحقه هو وأفراد آخرين. وأوضحت الحكومة أيضاً أن النيابة العامة الاتحادية واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تجريان تحقيقات في أعمال التعذيب المزعومة.

المعلومات المقدمة من المصادر

٧٢- قدمت مصادر معلومات عن خمس حالات لم يبت فيها بعد.

الملاحظات

٧٣- يعرب الفريق العامل عن قلقه بعدم تطبيق جريمة الاختفاء القسري بأثر رجعي في بعض الحالات. وفي هذا الصدد، يذكّر الفريق العامل بتعليقه العام رقم ٩ بشأن الاختفاء القسري باعتباره جريمة مستمرة، حيث ذكر أن إحدى عواقب الطابع الاستمراري للاختفاء القسري هي أنه من الممكن إدانة شخص بالاختفاء القسري على أساس صك قانوني جرى سنه بعد بدء الاختفاء القسري، بصرف النظر عن المبدأ الأساسي المتمثل في عدم سريان القوانين بأثر رجعي. فالجريمة لا يمكن فصلها وينبغي أن تشمل الإدانة الاختفاء القسري برمته (انظر A/HRC/16/48، الفقرة ٣٩). ويأمل الفريق العامل، مثلما أوضح في تقريره عن متابعة زيارته إلى المكسيك (A/HRC/30/38/Add.4)، أن يتضمن القانون العام المنتظر سنه في المستقبل بشأن الاختفاء القسري تعريفاً وطنياً يتماشى مع الصكوك الدولية ذات الصلة.

المغرب

الإجراء العادي

٧٤- أحال الفريق العامل خمس حالات إلى حكومة المغرب فيما يتعلق بالأشخاص التالية أسماؤهم:

- (أ) محمد "الشهب" ساجد، الذي يُدعى أن أفراداً من الشرطة بزى مدني اختطفوه في بوشتوف، بالدار البيضاء، في نيسان/أبريل ١٩٦٣؛
- (ب) محمد نيشايي، الذي يُدعى أن كومندو مكون من أفراد من القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي وقوات مساعدة ألقى القبض عليه في منزله في أيت خويا تغات، بالخنيفرة، في ١١ حزيران/يونيه ١٩٧٣؛
- (ج) موحا أوكا أرسالي، الذي يُدعى أن كومندو مكون من أفراد من القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي وقوات مساعدة ألقى القبض عليه في منزله في أيت خويا تغات، بالخنيفرة، في ١١ حزيران/يونيه ١٩٧٣؛
- (د) عبد السلام حراقي، الذي يُدعى أن أفراداً من الشرطة بزى مدني ألقوا القبض عليه بالقرب من مقر القوات المسلحة الملكية، بالدار البيضاء، في ١ أيار/مايو ١٩٧٢؛
- (هـ) محمد بن حمو الحاج الرهون، الذي يُدعى أن أفراداً من الشرطة بزى مدني ألقوا القبض عليه بالناظور، في ١٥ أيار/مايو ١٩٦١.

الملاحظات

- ٧٥- يعرب الفريق العامل عن خالص شكره لحكومة المغرب على الدعوة التي وجهتها إليه لتنظيم دورته المقبلة في الفترة من ٨ إلى ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٦، في الرباط.

المعلومات العامة الأخرى

- ٧٦- في ٢ حزيران/يونيه ٢٠١٥، أحال الفريق العامل رسالة ادعاء مشتركة بشأن ادعاءات احتجاج وتعبيد مواطن إيطالي من أصل مغربي، في سياق البرنامج السري للاحتجاز والتسليم والتعبيد الذي تنفذه وكالة المخابرات المركزية للولايات المتحدة الأمريكية بعد ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ (انظر الفقرة ٦٠ أعلاه).

باكستان

الإجراء العاجل

- ٧٧- خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، أحال الفريق العامل إلى حكومة باكستان ٣٩ حالة، عملاً بإجراءاته العاجل.
- ٧٨- وفي ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٥، أحال الفريق العامل إلى الحكومة، عملاً بإجراءاته العاجل، ٢٤ حالة تتعلق بالأشخاص التالية أسماءهم:

- (أ) عاصم أحمد خان عارف خان، الذي يدعى أن أفراداً من القوات الخاصة الباكستانية ألقوا القبض عليه في مكان عمله، في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥؛
- (ب) محمد غياس أحمد محمد محمد شبير أحمد، الذي يدعى أن أفراداً من القوات الخاصة الباكستانية ألقوا القبض عليه في منزله، في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥؛
- (ج) سناء الله صدر الدين، الذي يدعى أن أفراداً من القوات الخاصة الباكستانية ألقوا القبض عليه في منزله، في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥؛
- (د) محمد سعيد داوود محمد داوود خان، الذي يدعى أن أفراداً من القوات الخاصة الباكستانية ألقوا القبض عليه في منزله، في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥؛
- (هـ) محمد شفيق محمد رفيق، الذي يدعى أن أفراداً من القوات الخاصة الباكستانية ألقوا القبض عليه في منزله، في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥؛
- (و) زبير محمد إقبال غوري، الذي يدعى أن أفراداً من القوات الخاصة الباكستانية ألقوا القبض عليه في منزله، في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٥؛
- (ز) محمد عاسف محمد دين، الذي يدعى أن أفراداً من القوات الخاصة الباكستانية ألقوا القبض عليه في منزله، في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٥؛
- (ح) قسم الله نعيم الله، الذي يدعى أن أفراداً من القوات الخاصة الباكستانية ألقوا القبض عليه في منزله، في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٥؛
- (ط) ياسر محمد واسي، الذي يدعى أن أفراداً من القوات الخاصة الباكستانية ألقوا القبض عليه في منزله، في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٥؛
- (ي) شهيد علي خان أحمد علي خان، الذي يدعى أن أفراداً من القوات الخاصة الباكستانية ألقوا القبض عليه في منزله، في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٥؛
- (ك) محمد عاطف علي نزار محمد، الذي يدعى أن أفراداً من القوات الخاصة الباكستانية ألقوا القبض عليه في منزله، في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٥؛
- (ل) محمد عريف محمد فريد، الذي يدعى أن أفراداً من القوات الخاصة الباكستانية ألقوا القبض عليه في منزله، في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥؛
- (م) مراد حسين عبد الغفور، الذي يدعى أن أفراداً من القوات الخاصة الباكستانية ألقوا القبض عليه في منزله، في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٥؛
- (ن) شمس الدين رياض الدين، الذي يدعى أن أفراداً من القوات الخاصة الباكستانية ألقوا القبض عليه حين كان عائداً من عمله، في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٥؛

- (س) محمد عادل محمد شريف، الذي يدعى أن أفراداً من القوات الخاصة الباكستانية ألقوا القبض عليه حين كان عائداً من عمله، في ١ نيسان/أبريل ٢٠١٥؛
- (ع) عدنان خان محمد، الذي يدعى أن أفراداً من الوكالات المكلفة بإنفاذ القانون ألقوا القبض عليه بالقرب من عمله في معبر كورانجي، بكراتشي، في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٥؛
- (ف) السيد عزيز الدين، الذي يدعى أن أفراداً من القوات الخاصة الباكستانية ألقوا القبض عليه في منزله، في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٥؛
- (ص) سلطان محمود خان، الذي يدعى أن أفراداً من القوات الخاصة الباكستانية ألقوا القبض عليه في الشقة رقم ٤٠٦، في ساحة ماريا، في مدينة شادمان، بكراتشي، في ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٥؛
- (ق) ماجد محمد، الذي يدعى أن أفراداً مقنعين من القوات الخاصة الباكستانية ألقوا القبض عليه في منزله، في ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٥؛
- (ر) زبير سلطان غادي، الذي يدعى أن أفراداً من القوات الخاصة الباكستانية ألقوا القبض عليه في منزله، في ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٥؛
- (ش) شامشاد علي نيل، الذي يدعى أن أفراداً من القوات الخاصة الباكستانية ألقوا القبض عليه في صالون للحلاقة في القطاع-٩، في مدينة بالدية، بكراتشي، في ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٥؛
- (ت) علي رازا محمد، الذي يدعى أن أفراداً من القوات الخاصة الباكستانية، بعضهم بزّي مدني، ألقوا القبض عليه في منزله، في ١٩ آذار/مارس ٢٠١٥؛
- (ث) مجيد ندّم مولانا عبدول، الذي يدعى أن أفراداً من القوات الخاصة الباكستانية ألقوا القبض عليه في مدينة أورانجي، بكراتشي، في ١٨ آذار/مارس ٢٠١٥؛
- (خ) محمد رضوان شاني خان، الذي يدعى أن أفراداً من القوات الخاصة الباكستانية ألقوا القبض عليه في ١٨ آذار/مارس ٢٠١٥، وأنه شوهد لآخر مرة بالقرب من منزل صديقه في مستوطنة بيهار، بكراتشي.
- ٧٩- وفي ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٥، أحال الفريق العامل إلى الحكومة، عملاً بإجراءاته العاجل، خمس حالات تتعلق بالأشخاص التالية أسماؤهم:
- (أ) غاياس أحمد خان، الذي يدعى أن أفراداً من القوات الخاصة الباكستانية ألقوا القبض عليه في فندق فيهاري بكراتشي، في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥؛
- (ب) عمران علي أختّر علي، الذي يدعى أن أفراداً من القوات الخاصة الباكستانية ألقوا القبض عليه في منزله، في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٥؛

- (ج) محمد ألطف حسين محمد بشير، الذي يدعى أن أفراداً من القوات الخاصة الباكستانية، بعضهم بزى مدني، ألقوا القبض عليه في منزله، في ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٥؛
- (د) شارق كمال، الذي يدعى أن أفراداً من القوات الخاصة الباكستانية ألقوا القبض عليه في مكان عمله، في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٥؛
- (هـ) جواد مهاجر محمد، الذي يدعى أن أفراداً من القوات الخاصة الباكستانية، بعضهم بزى مدني، ألقوا القبض عليه بالقرب من مكتب البريد العام، بجنوب كراتشي، في ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٥.
- ٨٠- وفي ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٥، أحال الفريق العامل إلى الحكومة، عملاً بإجراءاته العاجل، عشر حالات تتعلق بالأشخاص التالية أسماءهم:
- (أ) حسن ديلاوار خان، الذي يدعى أن أفراداً من القوات الخاصة الباكستانية، بعضهم بزى مدني، ألقوا القبض عليه في مكتب ندر، في مدينة لاندهي، بشرق كراتشي، في ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٥؛
- (ب) محمد عدنان يوسف زاي، الذي يدعى أن موظفين مكلفين بإنفاذ القانون ألقوا القبض عليه عندما كان عائداً من عمله على جسر نيتي جيتي، بكراتشي، في ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٥؛
- (ج) رياض الحق محمد، الذي يدعى أن أفراداً من القوات الخاصة الباكستانية ألقوا القبض عليه في رقم ٦، "غالي" رقم ٩، بالمنطقة 4-D، لاندهي، رقم ٦، بشرق كراتشي، في ١٩ أيار/مايو ٢٠١٥؛
- (د) عادل ضياء محمد، الذي يدعى أن أفراداً من الشرطة والقوات الخاصة الباكستانية، بعضهم بزى مدني، ألقوا القبض عليه في مكتبه الواقع في ميناء قاسم، في مالير، بكراتشي، في ١٠ أيار/مايو ٢٠١٥؛
- (هـ) شير علي فاروقي، الذي يدعى أن موظفين مكلفين بإنفاذ القانون بزى مدني ألقوا القبض عليه في عطارة شورانجي، بالقرب من مدرسة داوود العامة، في باهادوراباد، بشرق كراتشي، في ٧ أيار/مايو ٢٠١٥؛
- (و) فريال بيغ، الذي يدعى أن أفراداً من الشرطة ومن الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون، بعضهم بزى مدني، ألقوا القبض عليه في منزله، في ٧ أيار/مايو ٢٠١٥؛
- (ز) محمد هاشم راجبوت، الذي يدعى أن أفراداً من الوكالات المكلفة بإنفاذ القانون ألقوا القبض عليه عندما كان عائداً إلى بيته، بالقرب من دخانا، في كراتشي المركزية، في ٦ أيار/مايو ٢٠١٥؛

(ح) محمد فرقان خان، الذي يدعى أن أفراداً من القوات الخاصة الباكستانية ألقوا القبض عليه في نادي للعب السنوكر في ناغان شورانجي، بشمال كراتشي المركزية، في ٦ أيار/مايو ٢٠١٥؛

(ط) محمد عاصم سيد، الذي يدعى أن أفراداً من القوات الخاصة الباكستانية، بعضهم بزي مدني، ألقوا القبض عليه في منزله، في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٥؛

(ي) عاطف علي هاشمي، الذي يدعى أن أفراداً من القوات الخاصة الباكستانية، بعضهم بزي مدني، ألقوا القبض عليه في حفل زفاف، في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٥.

الإجراء العادي

٨١- أحال الفريق العامل إلى الحكومة ١٢ حالة تتعلق بالأشخاص التالية أسماؤهم:

(أ) أحمد أبرار، الذي يدعى أن أفراداً مقنعين من القوات الخاصة الباكستانية بالزي الرسمي اختطفوه في محله الخاص بالشاي الواقع في مدينة أورانجي رقم ١٠، بكراتشي، في ٢١ كانون الثاني/يناير؛

(ب) خان عارف، الذي يدعى أن أفراداً من القوات الخاصة الباكستانية ألقوا القبض عليه في حديقة عثمان الشهيد، في لاندهي، رقم ٤، بشرق كراتشي، في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥؛

(ج) عمران مهتاب عمران مهتاب، الذي يدعى أن أفراداً من القوات الخاصة الباكستانية بالزي الرسمي اختطفوه من أمام كشك "بيرا"، بالقطاع 5/C-2، بشمال كراتشي، في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٥؛

(د) خان جهانجير بابو، الذي يدعى أن موظفين مكلفين بإنفاذ القانون بزي مدني اختطفوه من محطة للحافلات تقع على جسر مستوطنة بالوش، في شاهراه-إ-فيصل، بكراتشي، في ٥ آذار/مارس ٢٠١٥؛

(هـ) محمد كاشف، الذي يدعى أن موظفين مكلفين بإنفاذ القانون اختطفوه في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٥؛

(و) خان نديم أحمد، الذي يدعى أن أفراداً من القوات الخاصة الباكستانية اختطفوه من منزله، في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٥؛

(ز) سيد نفيذ أحمد، الذي يدعى أن أفراداً من القوات الخاصة الباكستانية اختطفوه من خارج منزله، في ٣١ كانون الأول/يناير ٢٠١٥؛

(ح) سيد زيشان حسين، الذي يدعى أن موظفين مكلفين بإنفاذ القانون بزي مدني اختطفوه من أمام كشك في داك خانا تشوورانجي، بكراتشي، في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣؛

(ط) سيد تنوير أحمد، الذي يدعى أن أفراداً من القوات الخاصة الباكستانية اختطفوه من منزله، في ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥؛

(ي) خان وسيم، الذي يدعى أن أفراداً من القوات الخاصة الباكستانية اختطفوه من إقامته المؤقتة بكراتشي، في ٦ شباط/فبراير ٢٠١٥؛

(ك) سيد طاهر علي، الذي يدعى أن أفراداً من القوات الخاصة الباكستانية اختطفوه بالقرب من منزله، في ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥؛

(ل) خان شهزاد، الذي يدعى أن أفراداً من القوات الخاصة الباكستانية اختطفوه بالقرب من منزله، في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.

المعلومات المقدمة من الحكومة

٨٢- في ٦ أيار/مايو و ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٥، قدمت حكومة باكستان معلومات عن ٤٩ حالة لم يبت فيها بعد. واستناداً إلى المعلومات المقدمة، قرر الفريق العامل تطبيق قاعدة الأشهر الستة على ١٤ حالة. واعتبرت المعلومات المقدمة بشأن الحالات الأخرى البالغ عددها ٣٥ حالة غير كافية لتوضيحها.

المعلومات المقدمة من المصادر

٨٣- قدمت مصادر معلومات عن خمس حالات لم يُبت فيها بعد. واعتبرت المعلومات المقدمة غير كافية لتوضيح الحالات.

التوضيح استناداً إلى المعلومات المقدمة من المصادر

٨٤- استناداً إلى المعلومات التي قدمتها المصادر، قرر الفريق العامل توضيح حالات محمد طاهر ريجان محمد أنور، وزير محمد إقبال، وعدنان خان محمد، وزير سلطان غادي، وغياس أحمد خان، ومحمد عدنان يوسف زاي، وشير علي فاروقي، ومحمد هاشم راجبوت. وتفيد التقارير بأن ثلاثة أشخاص يتمتعون بحريتهم، وأن ثلاثة أشخاص يوجدون رهن الاحتجاز، وأن شخصين عُثر عليهما متوفيين.

رسالة تتضمن طلب تدخل فوري

٨٥- في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٥، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع آليتين أخريين من آليات الإجراءات الخاصة، رسالة تتضمن طلب تدخل فوري فيما يخص ادعاء الاختفاء القسري لزينات شيزادي، وهي عاملة اجتماعية وصحفية محققة، انتقاماً منها لما قامت به من أعمال متعلقة بحالات الاختفاء القسري.

الملاحظات

٨٦- يشعر الفريق العامل بالقلق لأنه أحال إلى الحكومة، عملاً بإجراءاته العاجل، خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، ٣٩ حالة اختفاء قسري أُبلغ عنها حديثاً. وفي هذا الصدد، يؤكد الفريق العامل أنه لا يجوز، وفقاً لما تنص عليه المادة ٧ من الإعلان، اتخاذ أي ظروف، مهما كانت، ذريعة لتبرير أعمال الاختفاء القسري، وأنه، وفقاً للمادة ١٠(٢) من الإعلان، يجب أن توضع فوراً معلومات دقيقة عن احتجاز الأشخاص ومكان أو إمكانية احتجازهم، بما في ذلك حركة نقلهم من مكان إلى آخر، في متناول أفراد أسرهم أو محاميهم أو أي شخص آخر له مصلحة مشروعة في الإحاطة بهذه المعلومات.

المعلومات العامة الأخرى

٨٧- في ٢ حزيران/يونيه ٢٠١٥، أحال الفريق العامل رسالة ادعاء مشتركة بشأن ادعاءات احتجاز وتعذيب مواطن إيطالي من أصل مغربي، في سياق البرنامج السري للاحتجاز والتسليم والتعذيب الذي تنفذه وكالة المخابرات المركزية للولايات المتحدة الأمريكية بعد ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ (انظر الفقرة ٦٠ أعلاه).

بيرو

المعلومات المقدمة من الحكومة

٨٨- في ٢٧ آب/أغسطس ٢٠١٥، قدمت حكومة بيرو إلى الفريق العامل معلومات عن حالتين لم يُبَيَّنَ فيهما بعدُ. واعتبرت المعلومات المقدمة غير كافية لتوضيح الحالتين.

المعلومات المقدمة من المصادر

٨٩- قدم مصدرٌ معلومات عن حالة لم يبيّن فيها بعدُ. واعتبرت المعلومات المقدمة غير كافية لتوضيح الحالة.

المعلومات العامة الأخرى

٩٠- زار الفريق العامل بيرو في الفترة الممتدة من ١ إلى ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥، بناءً على دعوة من الحكومة. وسيقدم الفريق العامل تقريراً عن بعثته تلك إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الثالثة والثلاثين.

الفلبين

المعلومات المقدمة من الحكومة

٩١- في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥، قدمت حكومة الفلبين إلى الفريق العامل معلومات عن حالتين لم يُتَّ فيهما بعدُ. واعتبرت المعلومات المقدمة غير كافية لتوضيح الحالتين.

البرتغال

المعلومات العامة الأخرى

٩٢- في ٢ حزيران/يونيه ٢٠١٥، أحال الفريق العامل رسالة ادعاء مشتركة بشأن ادعاءات احتجاز وتعذيب مواطن إيطالي من أصل مغربي، في سياق البرنامج السري للاحتجاز والتسليم والتعذيب الذي تنفذه وكالة المخابرات المركزية للولايات المتحدة الأمريكية بعد ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ (انظر الفقرة ٦٠ أعلاه).

إسبانيا

المعلومات المقدمة من الحكومة

٩٣- في ٥ آب/أغسطس ٢٠١٥، ردت حكومة إسبانيا على رسالة كانت قد أُحيلت إليها في ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ بشأن ادعاءات الإغلاق المحتمل، بسبب الافتقار إلى التمويل، لمختبر في بونفراदा، تُستعمل خدماته في إخراج رفات الضحايا الذين يُعثر عليهم في مقابر جماعية خلفتها الحرب الأهلية. وقدمت الحكومة في ردها معلومات عن الإعانات المالية التي وفرتها في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠١١ للمشاريع المتصلة بعمليات استخراج الرفات المذكورة. وأفادت الحكومة أيضاً بأنه إذا كانت تدابير التقشف الاقتصادي الراهنة قد حالت دون مواصلة تخصيص الإعانات المالية لتلك المشاريع، فإن التشريعات القائمة لا تمنع الحكومة من تقديم إعانات مالية من جديد لتلك المشاريع بمجرد أن يتحسن الوضع المالي.

الملاحظات

٩٤- يشجع الفريق العامل حكومة إسبانيا على تعزيز جهودها في مجال البحث عن المختفين وتحديد هوياتهم.

السودان

٩٥- في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، أحال الفريق العامل إلى حكومة السودان، عملاً بإجرائه العاجل، حالة بشأن باباكار موسى عيسى، الذي يدعى أن أفراداً من جهازي المخابرات والأمن الوطنيين ألقوا القبض عليه في الخرطوم، في ٢٧ آب/أغسطس ٢٠١٥.

الجمهورية العربية السورية

الإجراء العاجل

٩٦- في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، أحال الفريق العامل إلى حكومة الجمهورية العربية السورية، عملاً بإجرائه العاجل، حالة واحدة بشأن فادي إدلبي، الذي يدعى أنه شوهد لآخر مرة في فرع الأربعين "فرع مكافحة الإرهاب" في الجسر الأبيض، بدمشق، في حزيران/يونيه ٢٠١٥.

الإجراء العادي

٩٧- أحال الفريق العامل ٢٤ حالة إلى الحكومة فيما يتعلق بالأشخاص التالية أسماؤهم:

(أ) صفاء لالا، التي يُدعى أنها اختطف في نقطة تفتيش بحري الميدان، في ٧ آذار/مارس ٢٠١٣؛

(ب) محمد نور زاده، الذي يدعى أن قوات عسكرية ألقوا القبض عليه في منزله في حمص، في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢؛

(ج) أحمد الزيدان، الذي يدعى أن أفراداً من الأمن العسكري بزي مدني ألقوا القبض عليه في نقطة "المصنع" الحدودية بين الجمهورية العربية السورية ولبنان، في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢؛

(د) حسن سعيد، الذي يدعى أن أفراداً من الجيش والمخابرات العسكرية ألقوا القبض عليه في نقطة تفتيش بالقرب من دوار النخلة، في حي الإنشاءات، بجمص، في ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٢؛

(هـ) عماد الدروبي، الذي يدعى أن أفراداً من الأمن العسكري ألقوا القبض عليه في نقطة "المحطة" لتفتيش جوازات السفر الجديدة بجمص، في ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٣؛

(و) عبد اللطيف صباغ، الذي يدعى أن أفراداً من الجيش السوري ألقوا القبض عليه في نقطة التفتيش العسكرية "جبل الزاوية" في محافظة إدلب، في ١ آب/أغسطس ٢٠١٢؛

(ز) علي خروف، الذي يدعى أن موظفين من المخابرات الجوية ألقوا القبض عليه عندما كان يعبر نقطة التفتيش العسكرية القريبة من بلدة اللطامنة، في ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٣؛

(ح) حيان الديب، الذي يدعى أن دورية عسكرية سورية ألقوا القبض عليه في بلدة زور الحيصية، بالقرب من اللطامنة، بمحافظة حماة، في ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٢؛

(ط) محمد أمير مشكي، الذي يدعى أنه شوهد لآخر مرة في نيسان/أبريل ٢٠١٤، في فرع الخطيب لأمن الدولة في شارع بغداد، بدمشق؛

- (ي) عبد الرزاق مبارك، الذي يدعى أنه شوهد لآخر مرة في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ في الفرع رقم ٢١٥ للمخابرات العسكرية، بدمشق؛
- (ك) أحمد صالح، الذي يدعى أن موظفين من أمن الدولة بزي مدني ألقوا القبض عليه في نقطة تفتيش باللاذقية، في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢؛
- (ل) علاء علي ديب، الذي يدعى أن قوات الأمن العسكري ألقوا القبض عليه في شارع "٨ آذار" باللاذقية، في ١٨ آب/أغسطس ٢٠١٢؛
- (م) رضوان الهيلوي، الذي يدعى أن دورية تابعة للجيش السوري ألقوا القبض عليه في منزله، في ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٢؛
- (ن) عمار قدور، الذي يدعى أن أفراداً من قوات الأمن السياسي وأمن الدولة والقوات المسلحة ألقوا القبض عليه في بلدة بتفيل، باللاذقية، في ١١ آب/أغسطس ٢٠١١؛
- (س) حسن الباكور، الذي يدعى أن دورية مكونة من أفراد من الجيش السوري ومخابرات القوات الجوية السورية ألقوا القبض عليه في اللطامنة، في ١٥ نيسان/أبريل؛
- (ع) محمد القسيم، الذي يدعى أن موظفين من قوات الدفاع الوطني التابعة للأمن العسكري ألقوا القبض عليه في نقطة تفتيش "المزرعة" في حي الوعر، بحمص، في آب/أغسطس ٢٠١٣؛
- (ف) عُلا بشير، التي يدعى أن أشخاصاً يعتقد أنهم موظفون من القوات العسكرية اختطفوها بالقرب من مستشفى المجتهد الرئيسي بدمشق، في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣؛
- (ص) نصر الله المؤذن، الذي يدعى أن مخابرات القوات الجوية اختطفته بين نقطتي التفتيش كفرية والفوعة بريف إدلب، في ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٣؛
- (ق) حسام أجوج، الذي يدعى أنه شوهد لآخر مرة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، في الفرع رقم ٢١٥ لشعبة المخابرات العسكرية بدمشق؛
- (ر) معتز محمد البيطار، الذي يدعى أن موظفين من الأمن السياسي ألقوا القبض عليه في منزله، في ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٣؛
- (ش) مصطفى البيطار، الذي يدعى أنه أُوقف في نقطة تفتيش "المحروقة" على طريق طرابلس بحمص، في ٩ آذار/مارس ٢٠١٢؛
- (ت) الخطاب مجاهد، الذي يدعى أن أنه أُوقف في نقطة تفتيش "المحروقة" الواقعة بين طيبة الإمام واللطامنة، بمحافظة حماة، في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٢؛
- (ث) عبد المعطي إبراهيم، الذي يدعى أنه شوهد لآخر مرة في ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٢ في مكتب الأمن العسكري في إدلب؛

(خ) محمد رجائي خلو، الذي يدعى أن دورية تابعة لمخابرات القوات الجوية أُلقت القبض عليه أمام مستشفى السلام، بمدينة القامشلي، في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

التوضيح استناداً إلى المعلومات المقدمة من المصادر

٩٨- استناداً إلى المعلومات التي قدمتها المصادر، قرر الفريق العامل توضيح حالة السيرافي أيهم. فهذا الشخص يعتقد أنه محتجز.

المعلومات المقدمة من المصادر

٩٩- قدمت مصادر معلومات عن حالتين لم يُتَّ فيهما بعد.

المعلومات المقدمة من الحكومة

١٠٠- في ٩ تموز/يوليه ٢٠١٥، قدمت الحكومة معلومات عن خمس حالات لم يُتَّ فيها بعد. واعتبرت المعلومات المقدمة غير كافية لتوضيح الحالات.

الملاحظات

١٠١- لا يزال الفريق العامل يشعر بالقلق إزاء الحالة في الجمهورية العربية السورية، التي قد تيسر حدوث حالات اختفاء قسري على أيدي الدولة وبشكل متزايد على أيدي جهات فاعلة غير حكومية. ويشير الفريق العامل من جديد إلى المادة ٧ من الإعلان التي تنص على أنه لا يجوز اتخاذ أي ظروف، مهما كانت، ذريعة لتبرير أعمال الاختفاء القسري.

طاجيكستان

المعلومات المقدمة من الحكومة

١٠٢- في ١١ أيار/مايو ٢٠١٥، قدمت الحكومة إلى الفريق العامل معلومات عن حالة واحدة لم يُتَّ فيها بعد. واعتُبرت المعلومات المقدمة غير كافية لتوضيح الحالة.

تونس

المعلومات المقدمة من المصادر

١٠٣- قدمت مصادر معلومات عن حالة واحدة لم يُتَّ فيها بعد.

المعلومات المقدمة من الحكومة

١٠٤- في ١ حزيران/يونيه ٢٠١٥، قدمت حكومة تونس معلومات عن حالتين لم يُتَّ فيهما بعد. واعتُبرت المعلومات المقدمة غير كافية لتوضيح الحالتين.

تركيا

المعلومات المقدمة من الحكومة

١٠٥- في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٥، قدمت حكومة تركيا معلومات عن ٤١ حالة لم يُيْتَّ فيها بعدُ. واستناداً إلى المعلومات المقدمة، قرر الفريق العامل تطبيق قاعدة الأشهر الستة على حالة واحدة. واعتبرت المعلومات المقدمة عن ٤٠ حالة الأخرى غير كافية لتوضيحها.

أوكرانيا

الإجراء العادي

١٠٦- أحال الفريق العامل حالة واحدة إلى حكومة أوكرانيا بشأن فلاديمير أليكسيفيتش بيزوبازوف، وهو مواطن روسي يُدعى أن موظفين من مصلحة أمن الدولة اختطفوه من أمام محكمة مقاطعة أوفيدوبول، بأوديسا، في ٦ آذار/مارس ٢٠١٥.

١٠٧- ووفقاً لأساليب عمل الفريق العامل، تلقت حكومة الاتحاد الروسي نسخة من الحالة المذكورة أعلاه.

المعلومات المقدمة من الحكومة

١٠٨- في ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، قدمت حكومة أوكرانيا رداً على نداء عاجل كان قد أُحيل إليها في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، بشأن ادعاءات إلقاء القبض على ألكسندر مينتشينوك تعسفاً واختفائه. وقدمت الدولة في ردها معلومات تتعلق بالتحقيق السابق للمحاكمة الجاري حالياً.

الملاحظات

١٠٩- يشعر الفريق العامل بالقلق إزاء الوضع الآخذ في التدهور في أوكرانيا، والذي قد ييسر حدوث حالات اختفاء قسري. ويشير الفريق العامل من جديد إلى المادة ٧ من الإعلان التي تنص على أنه لا يجوز اتخاذ أي ظروف، مهما كانت، سواء تعلق الأمر بالتهديد باندلاع حرب أو قيام حالة حرب أو عدم الاستقرار السياسي الداخلي أو أي حالة طوارئ عامة أخرى، ذريعة لتبرير أعمال الاختفاء القسري.

الإمارات العربية المتحدة

الإجراء العاجل

١١٠- في ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٥، أحال الفريق العامل إلى حكومة الإمارات العربية المتحدة، عملاً بإجراءاته العاجل، حالة واحدة بشأن الدكتور ناصر بن غيث، الذي يُدعى أن موظفين من أمن الدولة ألقوا القبض عليه عند مغادرته مكتبه في أبو ظبي، في ١٨ آب/أغسطس ٢٠١٥.

التوضيح استناداً إلى المعلومات المقدمة من المصادر

١١١- استناداً إلى المعلومات التي قدمتها المصادر، قرر الفريق العامل توضيح حالات يوسف عبد الغني علي الحمدي، وأليازية خليفة السويدي، ومريم خليفة السويدي، وأسماء خليفة السويدي، وحامد علي محمد علي الحمدي. وتفيد التقارير بأن أربعة أشخاص يتمتعون بحريتهم، وأن الشخص الآخر يوجد رهن الاحتجاز.

المعلومات المقدمة من الحكومة

١١٢- في ٣ آذار/مارس و٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٥، قدمت حكومة الإمارات العربية المتحدة معلومات عن ثلاث حالات لم يُتَّ فيها بعدُ. واعتُبرت المعلومات المقدمة غير كافية لتوضيح الحالات. واستناداً إلى المعلومات المقدمة من المصادر، قرر الفريق العامل اعتبار الحالات موضحة.

التوضيح

١١٣- استناداً إلى المعلومات التي قدمتها الحكومة، وبعد انقضاء المدة المنصوص عليها في قاعدة الأشهر الستة (انظر A/HRC/WGEID/105/1، الفقرة ١٥٠)، قرر الفريق العامل توضيح حالات سعود كليب الطنيجي، وعبد الواحد حسن البادي الشحي، ومحمد سالم راشد ماجد الزمار العلي، وأحمد محمد عبد الرحمن الملا. وتفيد التقارير بأن الأشخاص الأربعة محتجزون.

الولايات المتحدة الأمريكية

المعلومات العامة الأخرى

١١٤- في ٢ حزيران/يونيه ٢٠١٥، أحال الفريق العامل رسالة ادعاء مشتركة بشأن ادعاءات احتجاز وتعذيب مواطن إيطالي من أصل مغربي، في سياق البرنامج السري للاحتجاز والتسليم والتعذيب الذي تنفذه وكالة المخابرات المركزية للولايات المتحدة الأمريكية بعد ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ (انظر الفقرة ٦٠ أعلاه).

أوزبكستان

المعلومات المقدمة من الحكومة

١١٥- في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٥، قدمت حكومة أوزبكستان معلومات عن سبع حالات لم يبت فيها بعد. واعتُبرت المعلومات المقدمة غير كافية لتوضيح الحالات.

اليمن

المعلومات المقدمة من الحكومة

١١٦- في ٢٤ آب/أغسطس ٢٠١٥، قدمت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية معلومات عن حالة واحدة لم يبت فيها بعد. واعتُبرت المعلومات المقدمة غير كافية لتوضيح الحالة.

زمبابوي

المعلومات المقدمة من الحكومة

١١٧- في ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٥، قدمت حكومة زمبابوي معلومات عن حالة واحدة لم يبت فيها بعد. واعتُبرت المعلومات المقدمة غير كافية لتوضيح الحالة.

المعلومات المقدمة من المصادر

١١٨- قدم مصدر معلومات عن حالة واحدة لم يبت فيها بعد.

الهيئات الأخرى

الاتحاد الأفريقي

رسالة تتضمن طلب تدخل فوري

١١٩- في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع آيتين آخرين من آليات الإجراءات الخاصة، رسالة تتضمن طلب تدخل فوري فيما يخص ادعاءات بوقوع عمليات إعدام بإجراءات موجزة وارتكاب جنود بعثة الدعم الدولية في جمهورية أفريقيا الوسطى أعمال تعذيب ضد أعضاء ميلشيات أنتي بالাকা في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ وآذار/مارس ٢٠١٤ (انظر الفقرة ٢١ أعلاه).